الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

موجز الجزائر

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

موجز قُطري - الجزائر

الأمم المتحدة
بيروت

© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

صورة الغلاف:

©iStock-alphaspirit

موجز قُطري
الجزائر

©iStock-alanphillips

ملخص

المنظومة القانونية في الجزائر مزيج من القانون المدني الفرنسي والشريعة الإسلامية.

المنافسة

- وضعت الجزائر أول قانون للمنافسة في عام **1995**، وهو **الأمر رقم 95-06**، الذي **استبدل** في عام **2003** **بالأمر رقم 03-03**، ثم **عُدّل ووُسّع** في عام **2008** (القانون رقم 08-12) وفي عام **2010** (**القانون رقم 10-05**). **وما يزال سارياً الأمر رقم 75-59 لعام 1975**، المعروف باسم **القانون التجاري**؛
- غير أن أنشطة مجلس المنافسة الجزائري **عُلّقت** من عام 2003 إلى عام 2013، وما تزال الشركات المملوكة للدولة تتمتع **بهيمنة هائلة** على الاقتصاد؛
- **تكتنف** التعاريف والأحكام الواردة في قانون المنافسة **العديد من أوجه الغموض**، بما في ذلك **عدم التمييز** بين المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات الخاصة، وفي الواقع يمنح قانون المنافسة **معاملة تفضيلية** للمؤسسات المملوكة للدولة.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القانون رقم 09-16 لعام 2016 هو **التشريع الأساسي الحديث** المتعلق بالاستثمار. ومنذ إنشائه، **عُدّل ووُسّع بموجب الأمر رقم 16-196 لعام 2016** (بشأن إنفاذ القانون)؛ و**الأمر رقم 17-100 لعام 2017** (بشأن تعديل قواعد وكالة الاستثمار)؛ و**الأمر رقم 17-105** (بشأن تنفيذ مكونات الاستثمار)، ومؤخراً **الأمر رقم 19-166** (بشأن إنشاء **لجنة وطنية معنية بالاستثمار**)؛
- في الآونة الأخيرة، أفادت التقارير أن الحكومة الجزائرية **تسعى إلى إنهاء قاعدة وضع حد أقصى لملكية الأجانب** لشركة معينة بنسبة 49 في المائة مقابل 51 في المائة للمستثمر المحلي.

مكافحة الفساد

- لدى الجزائر عدة تشريعات لمكافحة الفساد، منها، على سبيل المثال لا الحصر، **الأمر 05-10 لسنة 2010** (بشأن **مكافحة الفساد**)؛ و**القانون رقم 05-01 لعام 2005** (المتعلق **بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته**)؛ و**الأمر رقم 66-155 لعام 2007** (بشأن **قانون العقوبات**)؛ و**الأمر رقم 6-413** (بشأن **إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد ومنعه**)؛
- تخطط الحكومة الجزائرية حالياً لتعزيز وتحديث قانون الإجراءات الجزائية **لتعزيز استقلالية القضاء وإنفاذ تشريعات مكافحة الفساد.**
- **يحمي** التشريع الجزائري **المبلّغين.**

حماية المستهلك

- وضعت الجزائر في عام 2019 **القانون رقم 18-09** المتعلق بحماية المستهلك؛
- لدى الجزائر أيضاً خطة عمل وطنية **تروّج** صراحة **الإنتاج والاستهلاك المستدامين** تُعرف بـ **"42 نشاطاً لتنمية الإنتاج والاستهلاك المستدامين".**

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متطوّر

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	قوي
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	قوي
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	قوي
ممارسات إنفاذ المنافسة	متطوّر
اتفاقات التجارة الدولية	ابتدائي
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	قوي
حماية العمال	ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

متطوّر

اللوائح التنظيمية المصرفية	ابتدائي
سياسات الاقتصاد الكلي	متطوّر
الإطار التنظيمي للاستثمار	قوي
خطط التحفيز	ابتدائي
المعاهدات الثنائية	قوي

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

متطوّر

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي جداً
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	متطوّر
الميزنة والإنفاق العام	قوي جداً
الحكومة الرقمية	متوسط
الحكومة المفتوحة والشفافية	ضعيف جداً
معايير المشتريات العامة	متطوّر

حماية المستهلك

قوي

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	قوي
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	قوي جداً
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	قوي جداً
الترويج للاستهلاك المستدام	متوسط

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): متطوّر
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي جداً
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: قوي

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): متطوّر
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متوسط
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): متطوّر
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: قوي

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متوسط

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متطوّر
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — قوي جداً

21-00166